

## خصوصية القضية الكردية

### في سوريا

هذا العنوان أثار جدلاً واسعاً في العقدين الأخيرين من القرن الماضي في الأوساط السياسية الكردية ولازال اللغظ حوله كثير... حيث يمكننا أن نسأل:

ماذا تعني خصوصية القضية الكردية في سوريا في جانبها التاريخي الحديث (تداعيات وأحداث القرن العشرين)، والجغرافي والسكاني... ماذا تعني في جانبها الاقتصادي والاجتماعي... ماذا تعني في جانبها الثقافي... ماذا تعني في جانبها السياسي من حيث الحقوق والواجبات، وسياسات الأنظمة السورية المتعاقبة تجاه الكرد...

والأ تحتاج القضية الكردية في سوريا لأحزاب سياسية تعمل على الساحة الوطنية السورية بشكل جدي ومسؤول، وتشكل مرجعية موحدة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وباستقلالية القرار.

الأ تحتاج هذه الخصوصية لتوطيد العلاقات مع الجانب العربي وتعزيزها مع المعارضة الوطنية الديمقراطية وتركيز نشاطاتها في العاصمة دمشق. ما هو الخطاب الإعلامي المناسب الذي يعبر عن هذه الخصوصية ويجسدها.

نتمنى من الأخوة المثقفين والساسة المساهمة في إغناء الموضوع وإضاءة جوانبه المختلفة، وليس بالضرورة الإجابة على الأسئلة وفق ما جاءت، فقد تكون هناك استفسارات أخرى، وذلك من خلال مقالات ترسل إلى جريدتنا - صفحات الرأي الآخر، فيها نعزز الحوار ونضيء الطريق إلى حل قضايانا المختلفة.

هيئة تحرير الرأي الآخر

الواقعة المتنازع بشأنها، التوصل إلى قرار ختامي مزيلاً بالتوقيع والتاريخ وطريق الطعن وملحقته.

**الغاية من الحكم القضائي:** يجب أن تكون الغاية من إصدار الحكم القضائي هو الفصل بين المتخاصمين بإحقاق الحق للمحق، والتوصل إلى عدالة اجتماعية بحيادية واستقلالية، سواء أكانت الأطراف أفراد، أم فرد وممثلي الدولة (النيابة العامة وإدارة قضايا الدولة) بصفتها القانونية، وإن كان النزاع مديناً أم جزائياً أم إدارياً...

وهذا ما يعانيه قضائنا السوري، نظراً لعدم استقلال السلطة القضائية في عملها الوظيفي، والتدخل في شؤونها، وتعطل مبادئ قانونية منها سيادة القانون

## قانونية الأحكام القضائية السورية

### ومدى انعكاساتها على حقوق المتنازعين

✓ بقلم: باوار كرداغي

إنه من الأمور الطبيعية أن تنتشب خلافات بين أطراف متنازعة الحقوق ضمن المجتمعات على اختلاف نوعيتها وخصوصيتها، نتيجة لتفاعل العلاقات الاجتماعية ضمن الدولة، والتي أسندت مهام ممارسة الطقوس الرسمية لأنظمة الحكم إلى حكامها من الناحيتين السياسية والإدارية باختلاف نوعيتها ودرجاتها وصفاتها بموجب العقد الاجتماعي - القانوني.

وليس من الطبيعي أن ينفرد نظام الحكم لجهة دون أخرى، وأن يتم اختراق جبهة الشعب بتسلط حكومي استبدادي وأمني...، وتكرر هذا العقد عنوةً. إن السلطة القضائية هي مرآة أية دولة أو نظام الحكم فيها مهما كان نظامه (ملكي، برلماني، دستوري، ديمقراطي فردي، جماعي...) ومدى قانونية أحكامها وانعكاساتها على حقوق وحريات مواطنيها.

**مفهوم الحكم القضائي:** ويتضمن عدة فقرات قانونية:

— **التعريف بالحكم القضائي:** هو النتيجة التي تتوصل إليها المحكمة فرداً أم هيئة، بعد الاطلاع على محتويات الاضبارة القضائية بخصوص الوقائع المادية والقانونية لأطراف النزاع أمام القضاء، بغية الوصول إلى عدالة.

— **الناحية الشكلية والإجرائية:** وهي الأمور الإجرائية التي يجب توافرها، وهل الدعوى مقبولة شكلاً، أي مستوفية شروطها الشكلية والقانونية / كيفية إقامة الدعوى وتقدير حساب الرسوم والطابع والتأمين القضائي واختصاص المحكمة.../

— **المحاكمة القضائية والتطبيق القانوني (التكليف القانوني):** وهو إجراء موازنة ومطابقة بين الوقائع المدعى بها والمطروحة للنزاع، كما حدثت - زيادة أو نقصاناً - وبين اختيار النص القانوني السليم وتكييفه، بعد تحييص وتدقيق للوقائع والأدلة المساقاة، ومن ثم الاقتناع بالتوصل إلى نتيجة معينة، بغض النظر عن نوعية النزاع، بعد جاهزية الدعوى للفصل وإصدار قرار نهائي وختامي...

— **مشمئلات الحكم القضائي (القرار):** وهي بعض المعلومات الدقيقة التي يجب أن يشملها الحكم تحت طائلة طرق الطعن وهي: أن يصدر القرار باسم الشعب، اسم القاضي أو الهيئة ووظيفته ومنطقة عمله، اسمي جهتي الادعاء والمدعى عليها، الأدلة والوقائع ومردها وتعدادها وتقييمها، الدفع والمطالب ومناقشتها والرد عليها مع التعليل القانوني الوافي، التكليف القانوني بالإشارة إلى النص القانوني المنطبق على

– والنتيجة هي: القضاء مؤسسة لا عدل ولا إنصاف...

فسلامة الدولة والمجتمع تُكمن في توافق وتجانس العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمواطنين مع البعض من جهة، ومن جهة ثانية تجانسها مع المؤسسات القانونية والإدارية والقضائية والأمنية، وممارسة عملها المهني ودون تدخل، وبفصل اختصاص هذه السلطات عن بعضها، وبعدم الاعتداء على الصلاحيات، واحترام المبادئ القضائية الخالصة، واحترام سيادة القانون وقواعد النظام والآداب العامة وصحة التمثيل والخصومة، وعدم استئثار الحزب الواحد بالسلطة، وعدم العبث بحقوق وحرريات المواطنين بحجج الأمن والدولة والسلطة وهيبة الدولة والرئيس....

والمؤكد بأن هذه النسبة العليا من عدم قانونية الأحكام القضائية السورية، هو تعبير عن تدهور الوضع القضائي في البلاد كغيره من الأوضاع العامة الأخرى، يستلزم البدء بجديّة البحث عن حلول جذرية لتغيير نمطية نظام الحكم الواحد الإقصائي، والابتعاد عن ممارسة أساليب تفكك العلاقة الاجتماعية لخدمة فئة معينة المستفيدة الوحيدة، وكفانا ظلماً وقهراً وفتكاً بالحقوق والحرريات.

ومن حقنا الطبيعي كبشر ومواطني دولة أن نطالبها بأن تحترم ما وقعت عليه ووعدت وعوداً، ونرغب بأن نعيش - ولو يوماً واحداً - أحراراً كاملتي الحقوق دون تمييز وتعسف وانتهاك للمحرمات....

## الإرادة السياسية الكردية

✓ بقلم: باهوز كرداغي

إن قوة وفعالية أي حركة سياسية تعني ما تعني أولاً وحدتها الفكرية والسياسية عبر رؤيا وخطاب عالي الدقة في التشخيص وفي الممارسة الفعلية لها، ويتجسد الاختلاف والتنوع ضمن إطار الوحدة العامة للحركة والمجتمع والعكس صحيح، فإن كانت ضعيفة فإنها تعني ما تعني التشتت والتشردم وضعف عام لجملة سياساتها وأفكارها مع تعذرها لممارستها لوظيفتها الأساسية في تجسيد الإرادة السياسية العامة في الدفاع عن حقوق ومصالح شعبها في إطار السياسة الوطنية في الدفاع عن الحريات والحقوق العامة لكافة مكونات وشرائح المجتمع.

ولذلك فإن أي تطور يصيب الحياة السياسية العامة في سوريا يفرض بالضرورة حاجة كردية إلى ممارسة حركتها لدورها ووظيفتها ضمن الشرعية السياسية والوطنية، والعمل سريعاً إلى سد الفجوة الكبيرة لها وجعل الحق الكردي يجسد إرادتها السياسية في المناخ الوطني العام.

وكل من يتعاطى العمل السياسي أو الفكري أو النقدي يجد غياباً وفراغاً كبيرين لإرادة العمل

والفصل بين السلطات والانحياز لطرف على حساب الطرف الآخر...

– انعكاسات ومؤثرات الأحكام القضائية السورية وماهية قانونيتها:

إنه من البساطة والسذاجة القول بأن الأحكام القضائية السورية عادلة ومحقة ونزيهة، رغم نسبيتها واختلافها من محكمة إلى أخرى، ومن قاضٍ لآخر، لاعتبارات كثيرة لا تحصى، وإن العاملين والمشاركين في الحقل القضائي على دراية كاملة، ويعرفون ويدركون تماماً مدى التأثير السلبي الخطير لهذه الأحكام غير العادلة واللا قانونية (من قضاة ومحامين ومساعدين عدليين وإداريين ومستخدمين...)، ولا نظلم أحد إن قلنا عامة الناس، لما يصبح لديه اتصال بالعمل القضائي من خلال دعوى له أو لصديق أو لقریب أو... نظراً لأنه يتضح جلياً مدى تقشي تشكل عيوب وشوائب وظواهر مرضية بحاجة إلى استئصال جذري لكونها تراكت منذ سنوات وربما عقود افتقدتها المشروعية والقانونية.

وأقل ما يقال بشأنها: هي أحكام تخالف في معظمها المبادئ الدستورية والقانونية وأحكام النظام العام الوضعي، وأسس ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، وهي بعيدة كل البعد عن مضامين الحقيقة والواقع والقانون والآداب العامة....

– ويمكن إرجاع المؤثرات والانعكاسات السلبية واللاقانونية للأحكام القضائية السورية إلى جملة من العوامل والمُسببات التي لا تحصى منها:

١. عدم الفصل بين السلطات /التشريعية والتنفيذية والقضائية/ والتدخل في العمل الوظيفي القضائي....

٢. السيطرة الشبه المطلقة للأجهزة الأمنية والمخابراتية على عمل السلطة القضائية....

٣. الفساد القضائي بكل أشكاله وألوانه (رشاوى، انتقاعات متعددة الجوانب، صدقات، محسوبية، جاه....)

٤. الإهمال الوظيفي القضائي (التسيب، عدم الاهتمام، الخطأ في التفسير القانوني، عدم تعليل الأحكام....)

٥. القلة في الكفاءة العلمية والمهنية القضائية، وضعف في الإدراك والبحث العلميين....

٦. انعدام الرقابة الفعلية والمحاسبية القضائية دون انحياز....

٧. الانتشار الفاضح لظاهرة السمسرة، وتجاوب القضاة معهم على حساب المصلحة العامة ومصلحة المتقاضين والمحامين....

٨. التعامل الفوقي للجهاز القضائي اللامسؤول مع المحامين والمتقاضين....

٩. المحاكم الاستثنائية ذات الطبيعة الأمنية-العسكرية....

تلك التوجهات في عملية تطور ودفع مسار أوجه النضال المختلفة، ونحن الكرد نجعل من هذه المفاهيم أي الحوار والتعاون والتشارك الركيزة الأساسية لنضالنا ونمارسها أثناء دراسة كافة الأمور المصرية والمستقبلية لقضيتنا الكردية العادلة.

هذه المفاهيم تعتبر خطوة أولية نحو الديمقراطية التي نحن بأمس الحاجة إليها، وهنا تكمن الأهمية في مقولة السيد رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني عندما قال "إن الديمقراطية السبيل الوحيد لتحقيق طموحاتنا القومية"، وقياساً عليه أرى بان التواصل والحوار بين جميع القوى الكردية في بلدنا يدفعها باتجاه موقعها الطبيعي في خدمة تحقيق طموحات أبناء شعبنا الكردي وخاصة أثناء المنعطفات وعند بروز ظواهر الإستحقاقات، وفي الوقت الذي نلاحظ بان هناك انقطاع شبه تام بين أطراف الحركة الكردية أجد من الأهمية والضرورة فتح باب الحوار على مصراعيه لكي نتحاور مع بعضنا البعض بدءاً من العوامل المشتركة بيننا والارتقاء بها إلى القضايا الإستراتيجية التي نناضل من أجلها، فالمطلوب من جميع الأحزاب الكردية أن تعمل من أجل تطوير ثقافة الحوار في كافة المجالات لخلق علاقات إنسانية نبيلة فيما بينها وحتى مع قوى وفعاليات الشعوب والأمم الأخرى، ومن هنا نحن كشعب كردي وأحزاب كردية بحاجة إلى ثقافة الحوار وممارستها ولنعرف كيف نتحاور ولماذا نتحاور، فإن ثقافة الحوار تحتاج إلى تربية في جميع الأوساط وممارسة يومية من قبل الفرد والتنظيمات والمؤسسات، وبالنتيجة تسود الروح الحوارية في المجتمع والأحزاب وتتعزز الثقة المتبادلة بين الأفراد، ونكون قد حصلنا على حركة يسود فيها نظام المؤسسات وترسخ فيه الديمقراطية التي تسد كافة الثغرات في أسلوب العمل والنضال، واختصرنا الطريق في سبيل الحصول على واقع ثقافي وحواري والعمل الجماعي وبضم الأجزاء في الكل، ونتخلص من الأزمات والخلافات التي ليس لها معنى.

وفي إطار حماية الحركة الكردية وقضيتها العادلة فإن أفضل وسيلة لتأمين هذه الحماية تكمن في الحوار، فالحوار يعني السماح بالتعبير عما يحسه الفرد وما يعانیه وهذا يبعده عن الميل الدافع لتغذية حقه وامتعاضه للغير وخلق أزمات لا معنى لها، ولذلك فإن كل هذه المفاهيم تجعلنا أناس ناضجين ثقافياً وسياسياً واجتماعياً ونمتلك الشعور بالأمان والطمأنينة والاستقرار والوصول إلى هدفنا في زمن قصير.

الكردي في الساحة الوطنية منذ عقود طويلة وهذا ما عمق أيضاً حالة العزلة والغبن التي لحقت بها بحكم سياسة وإستراتيجية عامة لدى السلطات المركزية، ونجد أيضاً أن هذا الغياب يفضح سياستنا الكردية الضعيفة والهزيلة والمتوقعة لفترات طويلة من تاريخ العمل السياسي، والتي لم تستطع حتى الآن التخلص من عوامل ضعفها الداخلية، لكي تستطع التعامل مع المتغير الخارجي من ناحية والمتغير الداخلي أيضاً.

وبالتالي فإن شرط السياسة يخضع لاعتبارات القوة والإرادة والتعامل الجدي والعالي من المسؤولية الأخلاقية والفكرية لإحداث حالة تواصل مع الآخر في الساحة الوطنية المليئة بالقوى والأفكار والمتغيرات، لكي نكون خاضعين لاعتباراتها السياسية الكردية والوطنية لا لاعتبارات وإرادات القوى السياسية الأخرى، والتي غالباً ما تمارس دوراً إقصائياً غير ديمقراطي وغير وطني بحق حقوقنا القومية والسياسية، ولذلك لا بد من تغيير هذه المعادلة في التعاطي السياسي العام عبر بذل المزيد من الجهد والعمل، وخاصة ما يتعلق بضرورة وحدتنا السياسية ضمن إطار كردي عام حتى نستطيع جعل رقم القضية الكردية رقماً وطنياً بامتياز لا يمكن لأحد ما تجاوزه بسياسة أو بيان أو تجمع معين، ليس فقط من قبل السلطة وإنما أيضاً من قبل أقطاب وكتل المعارضة الوطنية الأخرى.

إذا علينا استقطاب قوانا وطاقتنا ومركزتها بأقرب وقت ممكن لكي نكون مؤهلين وقادرين على تجسيد الإرادة الكردية بشكل ديمقراطي ووطني في الخريطة السياسية العامة لأن هذه القضية هي ليست قضية سجلات مدنية فقط.

## معاً لترسيخ الحوار والتشارك والعمل

### الجماعي

✓ بقلم: مصطفى بيكس

إن روح التشارك والعمل الجماعي يهدف ويؤدي إلى بناء مجتمع متكامل وناجح من كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فعلى الأحزاب والتنظيمات المختلفة أن تجمع كافة الأفراد والفئات والأمزجة المختلفة في هيكل مرن من المصالح والقيم بالوجه الممكن، لكي نحصل على مجتمع من أجل الجميع على أرضية من المبادئ واحترام كرامة الإنسان والحريات الفردية والتساوي في الحقوق والواجبات، فهذا يعني أن المشاركة والحوار هي نهج التواصل والعمل المشترك والتفاهم على نقاط الخلاف في وجهات النظر المتواجدة، وبالتعاون والتشارك تتسجم وجهات النظر المتواجدة وتوظف